تحليل وتفسير المشكلة الاقتصادية في ضوء العقيدة الإسلامية

د. باي أحمد عامر * د. الأشراف جمال

مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي/ الجزائر

Analysis and Interpretation of the Economic Problem in the Light of the Islamic Creed

Dr Bey Ahmed Ameur * Dr Lachraf Djamel

University of Echahid Hamma Lakhdher El-oued/ Algeria

تاريخ الاستلام: 2020/02/20 تاريخ القبول: 2020/03/05 تاريخ النشر: 2020/08/30

ملخص:

إن النظام الاقتصادي بمختلف أنواعه يقوم في الأساس على خلفية فكرية وعقائدية، ممثلة في المبادئ والقواعد التي ينبني عليها، وبمقدار ما تتضح الأسس الفكرية والعقائدية لأي نظام، تتضح معالمه، ويحسن تطويره وتقييمه. ولأن الدين الإسلامي عقيدة؛ وشريعة تتميز بالشمول لجميع مناحي الحياة، فإن الجانب الاقتصادي يدخل ضمن النشاطات الأساسية في المجتمعات المسلمة التي تنظم أحكام الشريعة جميع أنشطتها، ، بقواعد كلية وبأحكام تفصيلية جزئية، تحقيقا لمقاصد التشريع في مختلف الأحكام الشرعية.

و تبرز أهمية الموضوع، في أن جميع الأنشطة الاقتصادية الرامية لحل المشكلة الاقتصادي، عليها أن تلتزم بالرؤية العقائدية الإسلامية؛ وينعكس ذلك على السلوك الاقتصادي للمسلم تحقيقا لمقصد الاستخلاف في الأرض.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن المشكلة الاقتصادية ضرورة وجودية ووسيلة اختبارية للإنسان في إطار دوره الاستخلافي في الحياة؛ والإنسان هو المتسبب الرئيس في المشكلة الاقتصادية؛ التي ترتكز إدارتها بكفاءة، وفقا للرؤية العقائدية، على ضرورة الامتثال لأحكام التشريع الإلهي.

الكلمات المفتاحية: عقيدة إسلامية؛ مشكلة الاقتصادية؛ حاجات؛ موارد. سلوك اقتصادي.

الترميز الاقتصادي(JEL): B3, B10, B19, C91, A19

Abstract:

The economic system of all kinds is mainly based on an intellectual and ideological background, Represented in the principles and rules on which it is based, The more the intellectual and ideological foundations of any system become clear, its features become clear, its development and evaluation improve. And because the Islamic religion is a doctrine, and Sharia is comprehensive in all aspects of life, The economic aspect includes among the basic activities in the Muslim societies that all the Sharia provisions regulate their activities, with total rules and partial detailed provisions, in order to achieve the purposes of the legislation in the various Shariah provisions.

The importance of the topic is highlighted. That all economic activities aimed at solving the economic problem must adhere to the Islamic ideological vision; This is reflected in the economic behavior of a Muslim in order to achieve the purpose of succession in land.

The most important finding of the study is that the economic problem is an existential necessity and a means of testing for the human being in the context of his receptive role in life; The human being is the main culprit in the economic problem, the efficient management of which, according to the ideological vision, is based on the necessity of complying with the provisions of divine legislation.

Key words: Islamic Creed; Economic Problem; Needs; Resources; Economic behavior.

Jel Classification Codes : B3, B10, B19, C91, A19.

* **المؤلف المرسل: الإيميل:** beyahmedameur@gmail.com

I- تمهيد:

إن النظام الاقتصادي بمختلف صوره يقوم في الأساس على خلفية فكرية وعقائدية، تتمثل في جملة من المبادئ والقواعد التي ينبني عليها، فالنظام الرأس مالي يقوم على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية التامة، والنظام الاشتراكي يقوم على أساس أفكار المادية التاريخية وقوانين الديالكتيك، وبمقدار ما تتضح الأسس الفكرية والعقائدية لأي نظام، تتضح معالمه، ويحسن تطويره وتقييمه.

ولأن الدين الإسلامي عقيدة وشريعة؛ يتميز بالشمول لجميع مناحي الحياة، فإن الجانب الاقتصادي يدخل ضمن النشاطات الأساسية في المجتمعات المسلمة، التي صبغت أحكام الشريعة جميع جوانبها، بأحكام تفصيلية جزئية، وقواعد كلية، تؤسس للوقوف على مقاصد التشريع في مختلف الأحكام الشرعية.

ثم إن الجانب الاقتصادي في مختلف صور النشاط الاقتصادي، يسعى إلى حل المشكلة الاقتصادية، التي تقوم على اعتبار تقدير للاحتياجات الإنسانية المختلفة في نوعها ومستوياتها، وبين الموارد الاقتصادية المتنوعة التي تتميز بالندرة بغض النظر عن نسبيتها؛ وكل جانب من جوانب النشاط الاقتصادي له أساسه الفكري والعقائدي الذي يؤسس لقيام أركانه وبروز معالمه وتحقيق مراميه؛ والمعلوم أن الدين الإسلامي يقيم كل جوانب الحياة على أساس عقائدي شامل يستهدف بمجموعه تحقيق خلافة الإنسان في الأرض.

هنا ينبثق التساؤل عن الرؤية العقائدية الإسلامية للمشكل الاقتصادي مقارنة بالتصورات الوضعية، محاولين قراءة وتحليل أركانها، وإبراز معالم حلها في ضوء العقيدة الإسلامية.

1. إشكالية الدراسة:

ونسعى من خلال ورقتنا البحثية إلى الوقوف على الرؤية العقائدية الإسلامية للمشكلة الاقتصادية في ظل النصوص الشرعية التي تقدم رؤيا مختلفة عن طروحات الاقتصاد الوضعي؛ فما هي الرؤية للمشكلة الاقتصادية ومقومات معالجتها في ضوء العقيدة الإسلامية؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على المشكلة الرئيسية اعتمدنا على جملة من الفرضيات كنقاط أساسية لتحديد مسارنا البحثي ممثلة في:

1 -تعتبر الرؤية العقائدية أن لا وجود للندرة المطلقة، وكل هوة بين الحاجات والموارد ليست إلا ندرة نسبية.

2 -المشكلة الاقتصادية في الرؤية العقائدية ضرورية الوجود والغاية.

3 -الحاجات الإنسانية محدودة وفق الرؤية العقائدية.

4 -معالم الرؤية العقائدية لحل المشكلة الاقتصادية تتمحور حول دور الإنسان في النشاط الاقتصادي.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي كالآتي:

-إبراز مفهوم المشكلة الاقتصادية في الرؤية العقائدية الإسلامية.

-بيان أهم خصائص أركان المشكلة الاقتصادية في الرؤية العقائدية الإسلامية.

-بيان أهم ميزات الرؤية العقائدية وأثرها في حل المشكلة الاقتصادية من خلال الأحكام والقواعد والمقاصد التي ترمي إليها في تنظيم النشاط الاقتصادي.

4. الدراسات السابقة:

تعرضت أغلب الدراسات لتناول المشكلة الاقتصادية، من وجهة نظر النظم الوضعية، وتناول بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للمشكلة في دائرة الأحكام الشرعية، نذكر منها:

4.1. دراسة ثناء محمد إحسان الحافظ (2010م): العدل جوهر الاقتصاد الإسلامي، تناولت الدراسة فيه مظاهر العدل في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، حيث بينت المفاهيم والخصائص ومظاهر العدل في كل مجال بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي.

4.2. دراسة يوسف القرضاوي (2002م): دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، تناولت الدراسة القيم الأخلاقية للنشاط الاقتصادي، حيث تميزت بالعرض الموجز الذي يرمي إلى تسليط الضوء على البعد الأخلاقي لكل سلوك اقتصادي.

4.3. دراسة سعيد سعد مرطان (1996م): مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، تناولت الدراسة مفهوم المشكلة الاقتصادية وأركانها من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، حيث تميزت بالتناول للمفاهيم بعيدا عن أصولها العقائدية.

هذا ولم أقف في حدود ما اطلعت على من أفرد دراسة في تجلية البعد العقائدي للمشكلة الاقتصادية، وهو ما نحاول أن نتناوله بالدراسة في هذا المقال.

II- الطريقة والأدوات:

اعتمدنا في الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، مع تفعيل المنهج المقارن متى دعت الضرورة. حيث نتعرض في البداية لتحديد مفهوم وأهمية وجود المشكلة الاقتصادية في رؤية القانون الوضعي ثم الرؤية العقائدية، ثم نفرد كل ركن من أركان المشكلة الاقتصادية "الحاجات والموارد" بالبيان وإيضاح تصوره العقائدي، ونختم ببيان مقومات حل المشكلة الاقتصادية في كل مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي.

III- المشكلة الاقتصادية في ضوء العقيدة الإسلامية

1. مفهوم المشكلة الاقتصادية:

إن المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن مرحلة التطور الاقتصادي الذي تمر به وما تطبقه من نظم، لا تنفك عن وجود علاقة تأثير وتأثر بين الإنسان والطبيعة المحيطة به، من جهة محاولة الفرد والمجتمع إشباع حاجاته غير المحدودة، بالموارد محدودة (عادل أحمد الحشيش، 2003، ص40)؛ فعدم التناسب والتوازن بينهما يولد ندرة لتلك الموارد، وزيادة في الاحتياج، وهو ما اصطلح عليه بالمشكلة الاقتصادية. (سعيد سعد مرطان، 1996، ص66 -67)

وقد عرفها البعض بقوله هي: "عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشريَّة من السِّلع والخدمات في ظلِّ ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج" (السيد محمد السريتي، 2004، ص30)

ويختلف علماء الاقتصاد في تفسير هذه المشكلة الاقتصادية وتحديد أسبابها؛ حيث يذهب العلماء الغربيون إلى أن الموارد المختلفة الموجودة في أي مجتمع، عاجزة عن إشباع الحاجات الإنسانية للإنسان الإشباع الأمثل؛ ويرى الماركسيون أن سبب وجود المشكلة الاقتصادية هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، ومتى تم التوفيق بينهما ساد الاستقرار الاقتصادي؛ أما النظرة الإسلامية فترى أن المشكلة قبل كل شيء، هي مشكلة الإنسان وما يصدر عنه من سلوك اقتصادي. (رشيد حميران، 2004، ص46)

2. أهمية المشكلة الاقتصادية:

تستمد المشكلة الاقتصادية أهمية وجودها؛ من أهمية علم الاقتصاد والسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع؛ ذلك أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث عن حل المشكلة الاقتصادية، والتطرق إلى كيفيات علاجها (عبد الرحمن يسري أحمد، 2000، ص18)، فالمشكلة الاقتصادية بكل أركانها ومتعلقاتها تمثل الأساس المحرك؛ الذي يهدف النشاط الاقتصاد إلى إيجاد حلول له (عادل أحمد الحشيش، 2003، ص56)، ويتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره، أن بحثه متقيد بالطرق الشرعية لحل المشكلة الاقتصادية من خلال الكسب الحلال والإنفاق والتوزيع والتنمية المؤدية لتحقيق مصالح الأمة. (عبد الرحمن يسري أحمد، 2000، ص18)

ولو لم يكن للمشكلة الاقتصادية وجود لما كان هناك حاجة لعلم الاقتصاد ولا للنشاط الاقتصادي، ولو كانت الحاجات معدومة، أو الموارد متاحة، وكان بإمكان الإنسان توفير كل حاجاته ورغباته في الوقت والمكان والشكل المناسب لما كان هناك مشكل يحتاج حلا (سعيد سعد مرطان، 1996، ص63)، ولأن واقع الإنسان والمجتمع قائم على الوجود الضروري للحاجة الإنسانية والسعي لتلبيتها، فإن ذلك يستوجب منا فهما أعمق لأركان المشكلة الاقتصادية من؛ حاجات إنسانية، وموارد اقتصادية، ووسائل إنتاجية متنوعة، حتى نقف على جانب مهم من الدور الاستخلافي المنوط بالإنسان في سبيل إعمار الأرض، وأداء الواجب فيه على أكمل الوجوه.

3. وجود المشكلة الاقتصادية في ضوء العقيدة الإسلامية

يرى بعض منظري الاقتصاد الوضعي كالمفكر الإنجليزي "مالتوس" أن المشكلة الاقتصادية قائمة على الندرة المطلقة للموارد الطبيعية، فعدد السكان في تزايد مستمر بمتتالية هندسية، والحاجات الإنسانية الغذائية تتزايد بمتتالية حسابية، مما يولد اختلالا دائما في نقص تلبية الحاجات الإنسانية؛ وقد أنكر عليه الاقتصاديون قوله بالندرة المطلقة، كون تلك الموارد وإن كانت ثابتة أحيانا في حجمها، إلا أنها متجددة وقابلة للنماء، كما أن تزايد الطلب عن صنف يؤدي إلى غلائه والبحث عن بدائل تحقق مثيل سد حاجته. (سعيد سعد مرطان، 1996، ص69 -71)

ويرى بعضهم أن الندرة ليست مطلقة بل نسبية، وأنه لا انفكاك منها ولو لم يكن هناك أسباب واضحة كالكوارث وسوء التوزيع المؤدية لخلل في وصول الحاجات للفئات المستحقة، ويرجعون أسباب المشكلة إلى شح الطبيعة بالموارد، وتصاعد الحاجات الإنسانية إلى ما لانهاية، والعالم يحتاج لتلبية الحاجات إلى تنمية مهاراته إلى عشرات ومئات المرات لتوفير الرفاه الاجتماعي. (سمير محمد نوفل، دت، ص208)

وهذا التصور القائم على اعتبار الإنسان في صراع مستمر مع الطبيعة، له تبعات خطيرة على الكون والبيئة الإنسانية، حيث دفعت الحضارة الغربية إلى التعامل بعنف واسع مع مختلف الموارد، فأدى ذلك إلى تغييب معايير

الحفاظ على البيئة، و تجاهل الإسراف في الحفاظ على البيئات الحيوية للكائنات المختلفة كالغابات والأنهار والبحار...

لكن التصور العقائدي للمشكلة الاقتصادية في الإسلام يقف عند مفهوم الندرة موقفا تفصيليا، تباين فيه المفكرون بين من ينفي الوجود الكلي للندرة، وبين يرى أنها واقع موجود بمفهومها النسبي وأن النصوص الشرعية تؤكد وجودها.

فالقرآن الكريم يبين لنا في كثير من نصوصه أن الرزق والموارد الطبيعية المختلفة التي بثها الله في الكون كافية لجميع الخلق، وأن الندرة بمفهومها المطلق لا أساس لها، فالحقيقة أن الله تعالى أودع في الكون ما يكفي جميع خلقه من الماء والغذاء وكل ما يحتاجونه لقيام حياتهم، منذ خلقهم إلى آخر حياتهم، ومن لحظة خلق الكون إلى يوم القيامة (الشعراوي، 1990، ص38)، قال تعالى :﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ (هود: 6)، أي؛ أن الله متكفل بتوفير رزقها الذي يصل إليها ، وهو قوتها وغذاؤها وما به عَيْشُها (الطبري، 2000،ج15، ص240)، هذا الرزق مكفول ومكنون قبل خلق الكائنات، وقال ﷻ:﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ، فَوَ رَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (الذاريات:22 -23)، وقال سبحانه :﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ (فصلت:10) ، أي جعل الأرض مباركة وأجرى فيها ديمومة الخير لأهلها، وقدر فيها أرزاق العباد وما يقيم معايشهم. (الطبري، 2000،ج21، ص234 -235)

ويقول تعالى أيضا:﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ، وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ، وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ (الحجر: 19 -21)، فالله أنبت في الأرض من كل شيء بمقدار معلوم، وجعل فيها المطاعم والمشارب والملابس التي يعيشون بها، بل وأجرى على أيديهم التصرف في أسباب الرزق مدة الحياة، وبينت الآية أن الله مالك خزائن أرزاق الخلق ومنافعهم وأن خزائنه بيده، ولكن ينزله على حسب مشيئته، وعلى حسب حاجة الخلق إليه. (القرطبي، 2000، ج10، ص13 -14)

وهذه الآيات تشير إلى كثرة نعم الله على خلقه، والتي لا يمكن حصرها، وأن مقدارها موزون بدقة وإحكام، ويمكن للإنسان أن يصل إلى هذه الموارد والأرزاق متى ظهرت الحاجة، مما يبرز أن الندرة بمفهومها المطلق لا وجود لها في التصور الإسلامي.

واستند البعض على هذه النصوص لنفي مفهوم الندرة النسبية أيضا، ورأى أنها تخالف الاعتقاد الصحيح بالتقدير والوعد الإلهي بالتكفل بالأرزاق (سعد بن حمدان اللحياني، 1428هـ، ص24 -25)، ورأوا أن مؤدى فكرة الندرة –التي قال بها الاقتصادي الانجليزي دفيد ريكارد - تنسب للخالق ﷻ عدم التدبير بما يكفي البشرية في حياتهم وشؤون معاشهم من جهة؛ كما يتخوف بعض المفكرين الإسلاميين من استخدام هذا المصطلح دون حذر في كل ما يتعلق بالمفاهيم المادية وما يترتب عنها من تحليل اقتصادي، كفرض فكرة عدم محدودية الحاجات بالنسبة للفرد والمجتمع، وما ينجر عنها من سلوكيات خطيرة. (عبد الرحمن يسري أحمد، 2000، ص27 -28)

وذهب آخرون إلى أن النصوص لا تتعارض مع الإقرار بوجود الندرة النسبية، مستدلين بجملة من الأدلة أبرزها: (سعد بن حمدان اللحياني، 1428هـ، ص27 -29)

أ - أن من ينكر وجود مشكلة اقتصادية يستدل بنصوص ليست ذات دلالة قطعية، كما أن القرآن تضمن نصوص تبين أن الموارد محدودة وغير متاحة في الطبيعة؛ كقوله تعالى:﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ، إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾. (الشورى:27)

ب - أن الشريعة الإسلامية تضمنت أوامر شرعية بالحث على الاقتصاد والبعد عن كل صور الإسراف والتبذير، وهذا يبين محدودية الموارد، ولولا ذلك لما كان هناك حاجة وداع لوجودها.

ج - أن هناك جملة من الأحكام الشرعية المنظمة للمعاملات الاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع، كأحكام التكافل الاجتماعي، وتنظيم الملكية الفردية والجماعية، وتنظيم التوزيع وإعادة التوزيع الاقتصادي، والتي تبين كلها الحاجة ووجود الندرة النسبية.

د - يؤكد الواقع والحس وجود محدودية الموارد الاقتصادية على مستوى الفرد أو المجتمع، ولم يشهد التاريخ فترة كان فيها الإنسان مستغنيا على الدوام بسبب الوفرة المطلقة لحاجاته.

لكن التوفيق بين النظرتين يظهر أنه لا وجود لتعارض بين الرأيين في حكمهما عن الندرة من جهة الوجود، فمن نفاها ألحق الندرة النسبية بالمطلقة، ولأن الكون يتميز بالوفرة بما أفاء الله من خيرات من جهة الخلق؛ مقابل مصطلح الندرة التي يجعلها كُتَّابُ الاقتصاد السياسي الوضعي محور دراستهم، مما يستوجب تفريقا دقيقا بين الوفرة والندرة وحدودهما. (عيسى عبده، 1974، ص51)

وبالاستقراء الواقعي نرى الحياة مليئة بصور الاختلال الكبيرة في التوزيع بين الشعوب والأفراد، ومظاهر نقص التوفير لتلك الاحتياجات لا تحتاج إلى استدلال، فالعالم مليء بمجتمعات تنعم بالفائض إلى درجة التخمة، وشعوب أخرى تعاني العوز والفقر ولا تجد ما يسد رمقها، مما يجعل أي صورة من إنكار وجود نقص في توفير الحاجات ضربا من إنكار الواقع المحسوس.

فالإنكار إذن ليس للندرة بشكل عام؛ بل إلى الجانب الإطلاقي فيها، واعتبار الموارد من حيث الخلق والوجود نادرة وشحيحة (عيسى عبده، 1974، ص51)، مما يجعل الندرة النسبية أمرا قائما، والنسبية متنوعة كذلك، لأسباب واعتبارات كثيرة منها:

أ - **النسبية الكمية:** إن العبرة ليست بكمية الموارد، إذ قد تكون متوفرة بكميات هائلة، ولكنها غير كافية، فالنفط مثلا ينتج بكميات كبيرة، لكنه سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية، كون الحاجة إليه تفوق نسبة إنتاجه.(عادل أحمد الحشيش، 2003، ص41)

ب - **نسبية القدرة الفنية:** إن قدرة الإنسان على التلبية الفورية لحاجاته الأساسية، ناهيك عن الكماليات والرغبات محدودة جدا، لمحدودية موارده عند لحظة معينة (سعيد سعد مرطان، 1996، ص64)، ومحدودية وسائل إشباع الحاجات عموما. (عبد الرحمن يسري أحمد، 2000، ص27)

ج - **النسبية الزمنية:** الإقرار بعدم كفاية موارد الفرد لا على وجه الإطلاق، بل إن محدوديتها منحصرة في لحظة من الزمن (سعيد سعد مرطان، 1996، ص65)، بما يمكن أن نسميه ندرة نسبية زمنية.

فالخلاف إذن في وجود الندرة النسبية خلاف حدود مفاهيمية ومحاذير تتعارض مع التصور الإسلامي لوجود الندرة النسبية.

4. المشكلة الاقتصادية بين ضرورة الوجود والدور الاستخلافي للإنسان

1.4. المشكلة الاقتصادية ضرورة وجودية:

تفسر العقيدة الإسلامية الوجود على ثنائية طرفاها؛ الإله الخالق المتصف بالكمال المطلق، والكون المخلوق بما يحويه من البشر الذي يتميز بالقصور الذاتي الذي صارت به معلولة لله تعالى (عبد المجيد النجار، 1996، ص6 -7)، والذي تشترك فيه جميع المخلوقات.

فكل مخلوق خلقه الله تعالى يتضمن المحدودية الأصلية التي فرضت على الخليقة منذ بدء وجودها، للأسباب المثالية التي تحدها، وهي لا تنفصل عن حال الخليقة، لأن الله تعالى لم يكن ليعطيها كل شيء، وإلا كانت هي الله نفسه، والنقصان هنا هو القصور عن الكمال المطلق، فلكل شيء كماله في درجات متفاوتة، ونقصان كل شيء عن تلك الحدود هو حاجة ونقص في حقه. (عبد الرحمن بدوي، 1996، ص189)؛ (جميل صليبا، 1982، ص695 -696)

فكل مخلوق لا ينفك عن الحاجة للوجود، ثم الحاجة لما يقيم وجوده من الموارد المتنوعة التي جعلها الله سببا لقيام حياته، ثم لا يمكن تصور المخلوق إلا محتاجا، إذ لا بديل عن كونه مخلوقا فقيرا لمن يقيم حياته ويمده بأسباب الوجود.

ولا يمكن المطالبة من الخالق أن يخلق خلقا كاملا مطلقا مثله، فالكمال المطلق صفة منفردة لا تقبل الحدود ولا أول لها ولا آخر، وهي قرينة مطالبة الإله بخلق آلهةٍ أخرى، كما أنه من البديهي أن يكون الخالق أكمل من المخلوق، وأن يكون المخلوق لا ينفك عن النقص عن خالقه بما هو مخلوق ومحدود ومحتاج لغيره، وجودا، واستمرارا، ومصيرا (عباس العقاد، 2013، ص66 -67)، فلا يكون المخلوق إلا فقيرا محتاجا ناقصا، فما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريئا من النقص والشر (علي بن سينا، 1993 ق ش، ص10)، وأي حد من الوجود يستلزم نقصا، فالخالق في كماله والمخلوق في حقيقة نقصه، أو كماله النسبي المعطى له، الذي لا ينفك عن الحاجة وطلب الموارد المختلفة لإشباعها.

بهذه القراءة العقائدية يبرز لنا موضع الضرورة للحاجات والموارد الاقتصادية وبيان أهميتها الوجودية باعتبارها أسبابا لا تنفك عن تكميل نقص المخلوق.

2.4. المشكلة الاقتصادية والدور الاستخلافي للإنسان:

بين الله تعالى منذ اللحظة الأولى لوجود الإنسان دوره الاستخلافي في الأرض، الذي عجزت عن حمله بقية المخلوقات، قال تعالى:﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً، قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ، قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 30)، فالإنسان خلق لتحقيق هدف سام وبمشيئة ربانية سلمت هذا الكائن العظيم زمام الأرض، ووكلت إليه "إبراز مشيئة الخالق في الإبداع والتكوين، والتحليل والتركيب، والتحوير والتبديل وكشف ما في هذه الأرض من قوى وطاقات، وكنوز وخامات، وتسخير هذا كله - بإذن الله - في المهمة الضخمة التي وكلها الله إليه" (سيد قطب،

1412هـ،ج1،ص56)، ووهب الإنسان لهذه المهمة طاقات كامنة، واستعدادات مدخرة، تقابل ما طوى الله في الوجود من كنوز وطاقات وقوى مكنونة وخفية، كي يسعى الإنسان للاستفادة ومنها وتسخيرها للحياة، فمنزلة الإنسان منزلة تكريم وجودي في الغاية والوسيلة . (سيد قطب، 1412هـ،ج1،ص56)

ولأن الحاجات الإنسانية ضرورة وجودية، وإشباعها بالموارد الواسعة في الأرض لا يقل أهمية وضرورة عنها، فإن ذلك الدور يكتسب في جوهره مهمة إنسانية مادية ومعنوية لا تنفك، يتحقق ضمنها المقصد الامتحاني للإنسان في الحياة الدنيا باعتبارها دار بلاء واختبار، وهو ما في النقاط الآتية:

أ -إن حاجة الإنسان وافتقاده لوفرة بعض الموارد -بشكل نسبي - أمر له أبعاد تعريفية وتربوية في آن واحد، فمن لم يعرف الفقر لن يعرف نعمة الغنى، ومن لم يكابد الجوع والعطش والحاجة؛لم يشكر نعمة الشبع والارتواء والكفاية، إن الإنسان لن يدرك الخير إلا بالشر، وبمقدار ما يشعر بالحرمان من مورد ما؛ تزداد عنده قيمة ذلك الشيء، ويزداد شكر الله عليه باعتباره من النعم والفضائل، فيعرف الإنسان قيمة الحاجة في حق نفسه وحق أخيه، ويتجلى ذلك في سلوكه في التضامن مع إخوانه في سد حاجتهم، وفي الحفاظ على تلك الموارد وبعده عن كل صور الإسراف والتبذير، وما ينتج عن مجموع معاملاته من تزكية للنفس والسير في طريق كمالها، وما يحصله في الأخير من القرب لله تعالى.

ب -وجود المحدودية النسبية في الموارد هي التي تجعل للحياة معنى وهدفا، فلو كان الإنسان مستغنيا لما كان هناك داع لأي جهد أو بذل، فهي حكمة إلهية لحث الإنسان وتحفيزه على السعي لتعمير الأرض، وتوفير الحياة الكريمة لبني البشر. (سعيد سعد مرطان، 1996، ص65 -68)

ج -إن وجود الحاجات والموارد عند الإنسان ليس إلا وسيلة محايدة في الاختبار الإلهي للإنسان، فسعة الرزق ليست دلالة على الرضا، وقلة المال ليست دلالة على السخط، فالمال في ذاته ليس مذموما أو محمودا، لكن النتيجة هي التي تحدد إن كان ذلك البلاء في دائرة الخير أو الشر الحقيقي، قال تعالى:﴿وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ (الأنبياء: 35)، فالابتلاء الذي نتيجته النجاح في الآخرة؛ خير، والذي نتيجته الخسران والرسوب؛ هو الشر. (الشعراوي، 1990، ص38ج1، ص328، 569 -570؛ وج2، ص659؛ وج8، ص4618؛ وج12، ص7446)؛ (الشعراوي، 1990م، ص43)

د -حين يتخلى الإنسان في بعض سلوكه عن أداء دوره الاستخلافي من خلال الائتمار بالأحكام الشرعية التي تهدف لتحقيق مصالحه، فإن العدالة الإلهية تجعله ينال الجزاء المباشر من ارتكابه النواهي والمحرمات، فمن يُبَذِّر ويُسرِف في الحقيقة هو ينال الجزاء الطبيعي لذلك السلوك بتناقص ذلك الخير - المورد الاقتصادي - بين يديه، ففي اللحظة التي تتلف فيها موردا؛ تنتج حاجة اقتصادية أو تزداد حدة كَلَونٍ من العقاب والجزاء المباشر المتضمن في طبيعة العمل.

هذه بعض الإشارات المهمة لدور الحاجات الإنسانية الاقتصادية والموارد المقابلة لها، في تحقيق دور الإنسان الاستخلافي في الأرض من خلال ما يحققه في نفسه من تزكية تقدمه في مسار القرب والكمال البشري الميسور نحو رضوان الله تعالى بالتزام الإنسان بالشريعة الإلهية في مختلف مناحي حياته، ولاسيما باب المعاملات المختلقة، والذي يقع النشاط الاقتصادي في صميمه.

5. الحاجات الإنسانية:

يميل الإنسان في حياته إلى تلبية رغباته المختلفة، استجابة لميله الطبيعي للحصول على الأشياء، وتختلف أهمية وسبب نشوء الرغبة في تحقيقه بين حاجة حقيقية أو نزوة عابرة أو عن تقليد أو حب أو تجربة أو غيرها، ويجتهد الإنسان في جميع مراحل حياته لتحقيق تلك الحاجات المادية والمعنوية، وفيما يلي نحاول الوقوف على الحاجات الإنسانية الاقتصادية في الرؤية العقائدية.

5.1. مفهوم الحاجات الاقتصادية:

عبر الفقهاء على الحاجات المعتبرة بالمصلحة وبينوا أنها: "المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده، من حفظ دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم، طبق ترتيب معين فيما بينها" (البوطي، 1977، ص23)؛ فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول فهو مصلحة، وكل ما يفوتها فهو مفسدة ودفعها مصلحة. (أبو حامد الغزالي، 1993، ص174)

والمنفعة هي ما يؤدي لحصول اللذة أو دفع الألم بإبعاد المضرة وأسبابها، أو ما كان وسيلة لذلك. (البوطي، 1977، ص23)

5.2. أنواع الحاجات الاقتصادية:

إن الحاجات وفق الرؤية العقائدية الإسلامية متنوعة، ومرتبة بحسب الأهمية في تحقيق مقاصد الشريعة، فهي غير محصورة بالحاجات المادية القاصرة المرتبطة بالحياة الدنيا فقط، إذ قسم علماء المقاصد؛ المصلحة المقصودة للشارع على ثلاثة درجات؛ مصلحة ضرورية، وحاجية، وتحسينية.

فا**لمصلحة الضرورية:** وهي المصالح التي "لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة. (الشاطبي، 1997،ج2، ص17 -18)؛ أما **المصلحة الحاجية**: فهي ما تحتاجه الأمة لاقتناء مصالحها وانتظام أمورها على وجه حسن، ولولا مراعاة ذلك لما فسد النظام. (ابن عاشور، 2004،ج2، ص564)؛ ثم **المصلحة التحسينية** : وهي المصلحة التي تكون من قبيل التحسين والتزيين والتيسير لحياة الناس، ورعاية أحسن المناهج في العادات والمعاملات. (أبو حامد الغزالي، 1993، ص175)

5.3. خصائص الحاجة الاقتصادية في ظل الرؤية العقائدية:

تختلف خصائص الحاجة الاقتصادية في التصور الوضعي عنه في التصور العقائدي الإسلامي، فالمصلحة عند المسلمين تحددها الإرادة الإلهية التشريعية، وتتميز المصلحة وفق هذه الرؤية بـ:

أ - الحاجات الاقتصادية شاملة للدنيا والآخرة:

إن الاقتصاد الوضعي يقيس الحاجة الاقتصادية بمعايير محدودة بالحياة الدنيا، فهم لا يضعون في الاعتبار مآلات الإنسان في الحياة الآخرة (البوطي، 1977، ص31).

لكن الحاجات الاقتصادية وفق التصور العقائدي الإسلامي، تضبطه المصالح في الحياتين؛ الدنيا والآخرة معا، بل النظرة إلى مصالح الدنيا محكومة بسلامة مصالح الآخر (البوطي، 1977، ص25)، ووفق أولويات وأهمية المصالح الإنسانية المتعلقة بجسده وروحه، فكل عمل أثمر منفعة وإن جاءت متأخرة عن الحياة الدنيا تعتبر عملا صالحا، وكل عمل يغلب على ظن فاعله أنه يثمر في المستقبل القريب أو البعيد يعطى حكم المصلحة،

فالمسلم يعتقد بامتداد الحياة إلى الأبد بين حياتين، حيث تضؤل إلى جانبه قيمة الحياة الدنيا كما وكيفا. (البوطي، 1977، ص45 -46)

والواجب الاستخلافي في الدار الدنيا قائم على القيام بالواجبات الشرعية لتحقيق السعادة في الحياة الآخرة، وأن السبيل إليها متعلق بنظام سببي قائم على التزام الإنسان بالشريعة الإلهية، ؛ قال تعالى:﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ، وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (القصص: 77)، وقال ﷻ:﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ (الإسراء: 19)، والشريعة شاملة لجميع مناحي الحياة، ومتضمنة لما يحقق للإنسان صلاح حياته في الدنيا وسعادته في الحياة الأخرى، بغض النظر عن تحقيق اللذة الحسية الدنيوية الزائلة، فتجتمع أحيانا، وتفترق أحيانا، فكل سبيل يفضي بالإنسان إلى تحقيق شهوة جامحة وأنانية غير مهذبة يخرج عن دائرة المنفعة والمصلحة المعتبرة شرعا. (البوطي، 1977، ص46)

ب - الحاجة المادية والمعنوية:

يعتبر الوضعيون في دراسة ومعالجة الحاجات الإنسانية، الدوافع المادية دون غيرها (عبد الرحمن يسري أحمد، 2000، ص29)، وقيمة الحاجة وأهميتها بمقدار ما تحققه من لذة مادية، عائدة على الفرد أو المجتمع، بغض النظر على تقسيم بعض الفلاسفة للمنفعة إلى حسية ومعنوية، لكن مردها جميعا إلى اللذة المادية، المحسوسة التي بها وحدها تقوم الحياة الدنيا. (البوطي، 1977، ص36)

لكن الحاجات الاقتصادية وفق التصور العقائدي لا تتجاهل الدوافع المادية الموجودة في النفس الإنسانية والمحركة لها في جوانب من سلوكها، لكنها تعتمد على الدوافع الإيمانية في سلوكها الاقتصادي (عبد الرحمن يسري أحمد، 2000، ص29)، فالحاجات محددة بقيمة مصلحتها الشرعية التي لا تنحصر بما تحققه من لذة مادية، بل تراعي حاجتي الطبيعة التكوينية للإنسان، وتوازن بعدالة حاجة النوازع الجسمية والروحية، بل إن الإنسان أحيانا يضحي بحاجاته المادية كسلوك اقتصادي من أجل تحقيق حاجاته الروحية، كإنفاقه ومساعدته للفقراء والمحتاجين. (سعيد سعد مرطان، 1996، ص67 -68)

ج - تغييب معايير الدين والأخلاق:

لا يضع الاقتصاد الوضعي الدين والأخلاق في الاعتبار، إلا بمقدار ما يكون وسيلة يستعان بها في التقرير والتأثير على وجوه المصلحة المادية المعتبرة لديهم، وهو أمر طبيعي لمن جعل المنفعة الدنيوية هدف الأهداف وغاية الغايات. (البوطي، 1977، ص40)

في حين أن الفكر الاقتصادي الإسلامي قائم على أسس عقائدية، تجعل من السلوك الاقتصادي والسعي لحل المشكلة الاقتصادية وتحقيق الحاجات المتنوعة؛ كله تطبيقا للأحكام الشرعية وانضباطا بها في تحقيق صلاح حال المسلم في الدنيا والآخرة.

د - لا نهائية الحاجات:

تتميز الحاجات وفق تصور الاقتصاد الوضعي بعدم المحدودية، فالإنسان ينتقل في حياته بين حاجات متجددة فما أن يحقق حاجته حتى ينظر إلى أخرى (سعيد سعد مرطان، 1996، ص67 -68)، وما أن يشبع نهمه من نوع أو كم حتى يطلب ما هو أفضل منه وأجود وأكثر؛ في سلسلة متواصلة من حاجات

الفرد والمجتمع، حيث يمكن تعديد حاجاته إلى ما لا نهاية، يضاف إليها تأثير التطور المستمر في حاجات الإنسان، حيث نجد حداً مشتركا من الحاجات البيولوجية الأدنى في كل مجتمع، ونجد حاجات متزايدة بمقدار ما يحصل من تطور ورفاه اجتماعي، وتطور آخر متعلق بقابلية الحاجات للزيادة المستمرة، ثم إن الإنسان ما إن يحقق حاجات ويشبعها حتى تتولد لديه أنواع حاجات جديدة تستوجب إشباعا، وهكذا نجد الإنسان يسعى نحو هدف متحرك باستمرار. (عبد الرحمن يسري أحمد، 2000، ص28) (عادل أحمد الحشيش، 2003، ص48 -49) (مختار عبد الحكيم طلبة، 2007م، ص4 -5)

في حين تتميز الحاجات الاقتصادية وفق التصور العقائدي الإسلامي برفض فكرة عدم محدودية حاجات الإنسان، فالمحدود تكوينيا؛ المؤكد أن حاجاته لها حدود، هذا من الجانب الوجودي أي أن حاجات الإنسان مهما توسعت فهي محدودة ابتداء ويمكن إشباعها.

والحاجات الإنسانية رغم تنوعها وكثرتها كما وكيفا، مع تجددها بمرور الوقت والتطور المعرفي والحضاري للإنسان، قد تكون غير محدودة إذا لم يكبح الإنسان جماحها، ويتبع شهوته في تحقيق كل مرغوب، ويسلك سبيل الإسراف والتبذير، وهي سمات يصنفها الدين في خانة عدم الرشد، وإتباع الهوى ومسالك الشياطين (سعيد سعد مرطان، 1996، ص67 -68)؛ فعدم محدودية الحاجات إذن ليست أمرا واقعيا تتطلبه ضرورات العيش الكريم للإنسان، بل هو شعور إنساني غير منضبط يجعل الإنسان في حالة من سعار الطلب غير المنتهي لتحصيل الماديات أو ما في حكمها، فالحاجات التي يتطلبها الإنسان بصفة أساسية مصنفة في خانة الضرورة والتحسين، وهي أيضا حاجات لا يتوجب وفرتها جميعا، لما تمتاز به من إمكانية التكامل والتعويض لبعضها البعض في سد الحاجات.

إن فكرة طمع الإنسان دون قيد في تحصيل الماديات في الحياة الدنيا تتنافى وحقيقة إيمانه بكون الحياة دار اختبار وعمل واستعداد للحياة الآخرة، وليس هذا طلبا من المؤمن ترك طيبات الحياة من نعم الله التي لا تحصى، بل المطلوب التوسط في الأمر بحيث لا يصبح هم الإنسان التوسع في تحقيق ملذاته الدنيوية على حساب الوظيفة الوجودية القائمة على الاستخلاف في الأرض وأداء دوره التعبدي، وبهذه المفاهيم الإيمانية ينضبط سلوك المسلم بشكل فردي وجماعي، ويؤدي ذلك لا محالة إلى الحد من مشكلة الندرة الاقتصادية وفق التصور الوضعي. (عبد الرحمن يسري أحمد، 2000، ص28)

6. الموارد الاقتصادية:

إن وجود حاجات إنسانية يقابله ضرورة السعي لتوفير موارد اقتصادية كافية لتلبية تلك الحاجات، وفيما يلي بيان لطبيعة الحاجة الاقتصادية وأهم ميزاتها، ثم نقدم الرؤية العقائدية لوجود الموارد الاقتصادية، وحقيقة كفايتها لتحقيق الحاجات الإنسانية.

6.1. مفهوم الموارد الاقتصادية:

الموارد الاقتصادية (السلع الاقتصادية): "هي الوسائل سواء كانت مادية أم خدمات التي تشبع من خلال استخدامها حاجيات الإنسان المتعددة". (عبد الله الطاهر وآخرون، 2002، ص19)

ويشمل المورد بالمفهوم الاقتصادي كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضى حاجة إنسانية ويشبعها، بغض النظر عن كونها نافعة أو ضارة في حد ذاتها، فالتبغ والخمر رغم ضررهما شرعا وعقلا لكن لهما منفعة اقتصادية باعتبار أنهما يلبيان حاجة عند طالبه. (عادل أحمد الحشيش، 2003، ص56 -57)

6.2. الموارد الاقتصادية في الرؤية العقائدية:

يتحدث البعض عن الشح في الموارد في الأرض، لكن الحقيقة أن الله تعالى أودع في الكون ما يكفي جميع خلقه من الماء والغذاء وكل ما يحتاجونه لقيام حياتهم، منذ خلقهم إلى آخر حياتهم، ومن لحظة خلق الكون إلى يوم القيامة، قال تعالى:﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ (فصلت: 10)، إلا أن الخلل يوقعه الإنسان بسوء توزيعه، لا بسبب نقص الغذاء، ولو أن الإنسان انقاد في تعامله لشرع الله لما وجد على ظهر الأرض جائع ولا محتاج. (الشعراوي، 1990، ص75)

إن الإنسان بإتباعه لشهواته وهواه؛ هو السبب الرئيسي في حدوث الفقر وشيوع الحاجة، وذلك بعدم التوزيع العادل لخيرات الأرض، حيث نجد بعض الشعوب تنعم بالفائض إلى درجة التخمة، وشعوب أخرى تعاني العوز والفقر ولا تجد ما يسد رمقها، بسبب ما يحدث من تبذير وإسراف واكتناز للمال أو احتكار للسلع، وترجيح لكفة الربح على كفة النفع للخلق، حتى أصبحت الدول الغنية عنوانا للفساد الواسع برمي الزائد عن حاجاتها في البحر أو إتلافه كي تحافظ على ارتفاع الأسعار، وفي العالم ملايين الناس تعاني من الجوع والحاجة وانتشار الأمراض والأوبئة. (الشعراوي، 1990، ص75)

إن هذه النعم منحة من الله لعباده، وليست إنتاجا من الإنسان، فالله هو من يمنحنا الرزق في الزرع والأنعام، والقدرة على استخراج طاقات الأرض، لكن الإنسان بظلمه يمنع ما ليس له عن العباد الذين كفاهم الله رزقهم في الأرض، فبدل أن تنتفع الدول والأفراد بنعمة الله على قدر حاجتها، ويمنح الزائد عن الحاجة للدول الفقيرة، يلقونها في البحر أو يتلفونها؛ هذا هو الإفساد في الأرض بعينه الذي نهت عنه الشريعة وحذرت منه ومن عواقبه على الإنسان في الدنيا والآخرة. (الشعراوي، 1990، ص76)

وقلة الموارد تحدث أيضا بسبب قعود الإنسان عن العمل بالأخذ بالأسباب، أو توجيهها الوجهة الخاطئة، فنجد الدول والأفراد يمتلكون الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة وتربية الحيوانات المختلفة، وبدل التوجه إلى عمارتها والاستثمار فيها حتى توفر احتياجاتها؛ تتجه إلى الانشغال بالحروب وإثارة الفتن وتغيير الأنظمة والصراع على السلطة حتى ينتشر بدل العمران خرابا، وبدل الكفاية والاستقرار والأمن؛ الحاجة والفقر والخوف، واضح إذن أن الإنسان في سعيه بعيدا عن المنهج الإلهي هو مصدر ندرة الموارد بسبب ما يحدثه من الظلم والفساد في الكون. (الشعراوي، 1990، ص76 -77).

7. مقومات حل المشكلة الاقتصادية في الرؤية العقائدية

إن محور حل المشكلة الاقتصادية في الرؤية العقائدية الإسلامية يتمحور حول الإنسان، حيث يلعب الإنسان دورا إيجابيا مؤثرا بالنسبة إلى كافة جوانب المشكلة الاقتصادية، باعتباره طرفا حاضرا في كل جانب، فالحاجات تعبير عن رغباته، والموارد متأثرة بمدى قدراته ومعارفه، فبالإنسان تقوم المشكلة الاقتصادية، وبه

تُحَلُ؛ من خلال سعيه للزيادة في الموارد وحسن استغلالها، أو التقليل من الحاجات، أو بذل جهد في الاتجاهين معا. (عادل أحمد الحشيش، 2003، ص43، 41)

وقد بينا أن المشكلة الاقتصادية تحصل في جوهرها بالتباين بين الحاجات المحدودة، والموارد القليلة التي تشبعها سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي، فتزاحم الحاجات بين ضروري وكمالي يستوجب حلولا تتضمن التضحية ببعض الحاجات من أجل تحقيق إشباع للبعض الآخر، مما يعني أن الحل الواقعي يتطلب إشباع بعض الحاجات وإهمال البعض الآخر عن طريق الاختيار وفق الأهمية النسبية من الأكثر نفعا إلى الأقل منها (سعد بن حمدان اللحياني، 1428هـ، ص26)، كما يستوجب الأمر النظر في الطريقة استغلال ما لديه من موارد محدودة بكفاءة اقتصادية تحقق الإنفاق الأدنى والعائد الأقصى؛ وللحصول على أكبر قدر من الإشباع لتلك الحاجات. (عادل أحمد الحشيش، 2003، ص64 -66)

وعملية الاختيار عملية شاملة لجميع النشاطات الاقتصادية في معرض حل المشكلة الاقتصادية، فمن جهة توفير الموارد فإن الاختيار يحدد أساليب الإنتاج الأكثر كفاءة من غيرها، والإجابة عن الأسئلة التي تضبط النشاط الاقتصادي، ماذا وكيف ولمن؛ ننتج ونوزع ونستهلك مختلف السلع والخدمات؟ (سعيد سعد مرطان، 1996، ص68 -69)

وبالإجابة تتحدد خيارات الاحتياجات المنتجة وفق الأولويات، والأساليب والوسائل المتاحة لتحديد السلع الاستهلاكية، ولمن سيكون هذا الإنتاج من السلع التي تم اختيارها، وما نصيب كل عنصر من الإنتاج. (عبد الله الطاهر وآخرون، 2002، ص27 -28)

والإجابات التي تقدمها الرؤية العقائدية الإسلامية تتميز عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية بكونها، تضبط كل الاختيارات والإجابات بالأحكام الشرعية الإلهية (سعيد سعد مرطان، 1996، ص68 -69)، وتزن كل موقف بتحقيق المقاصد الشرعية، حيث تقوم كل التعاملات الاقتصادية على المنافسة التعاونية النزيهة، التي تراعي تحقيق المصالح المادية والمعنوية، والدنيوية والأخروية، والمصالح الخاصة والعامة، بعيدا عن كل صور الغبن والفساد والإكراه والجور.

وتشمل الرؤية العقائدية لحل المشكلة الاقتصادية مختلف صور النشاط الاقتصادي، من الإنتاج إلى الاستهلاك، وفيما يلي إبراز لعلاقة كل نشاط بحل المشكلة الاقتصادية في الرؤية العقائدية الإسلامية.

7.1. الإنتاج الاقتصادي:

يقصد بالإنتاج ذلك التفاعل بين عناصر الإنتاج لخلق المنفعة من المادة أو زيادة المنفعة لها؛ سواء في الشكل أو بالتحويل أو بما يحصل من تغيير المكان والزمان، ويتميز الإنتاج وفق التصور الإسلامي بارتباطه بقيم العقيدة الإسلامية؛ بحيث يضبطه في الإطار الشرعي، ويوسعه عن الدائرة المادية فقط، فيشمل الإنتاج التفاعل بين عناصره لخلق المنفعة المادية أو المعنوية أو زيادتها وفق ضوابط ومقاصد الشريعة الإسلامية. (ثناء محمد إحسان الحافظ، 2010، ص128 -129)

وقد شجعت الشريعة على كل صور الإعمار في الأرض كاستجابة للأمر الإلهي ببث الخير والنماء بكل ما يحقق المصالح الشرعية المختلفة، ويحقق الرفاه وتيسير العيش الكريم للإنسان. (القرضاوي، 2002، ص133 -134)

وتباينت وجهات نظر الباحثين في تقسيم عناصر الإنتاج بين موسع ومضيق، إلا أن الرأي المجمل لها يحصرها في عنصري؛ العمل ورأس المال، والرؤية العقائدية للإنتاج ممثلة في عنصريه تتمثل فيما يلي:

أ -**العمل:** يعتبر الإسلام كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وقصد، مع حصول مشقة وألم، يهدف إلى خلق منفعة مادية أو معنوية، هو من الأعمال النافعة المطلوبة من الإنسان في معرض أدائه لواجب عمارة الأرض، مهما اختلف نوع العمل وقيمته. (ثناء محمد إحسان الحافظ، 2010، ص136 -138)

إن ما يظهر أحيانا من قلة في الموارد الملبية للحاجات الإنسانية، جانب منه ناتج عن الخلل الإنساني في أداء العمل المطلوب لتوفير الموارد الاقتصادية أو استغلالها، ومن ذلك:

- أن قدرة الإنسان محدودة للاستفادة من موارد الطبيعة الكثيرة، مما يستوجب مضاعفة العمل للاستفادة من الخيرات الكثيرة التي تحوزها الأرض، فالطبيعة غنية جدا بثرواتها (عيسى عبده، 1974، ص52)؛ (سعد بن حمدان اللحياني، 1428هـ، ص27 -29)، والقصور مرتبط بالإنسان في تقاعسه عن استغلال الموارد، ما يستوجب مضاعفة الجهد والتخطيط كي يستثمرها على أكمل وجه، بغض النظر عن الأسباب المختلفة. (سعيد سعد مرطان، 1996، ص72 -73)
- رغبة الإنسان في تحقيق أكبر النتائج بأقل التضحيات، فهو يريد أن يحصل على أكبر قدر من الربح والرفاهة مقابل أقل جهد. (عيسى عبده، 1974، ص52)
- يقدم الإنسان جهدا كبيرا، لكن بسوء التدبير والقصد تنحرف تلك الجهود من دائرة البناء والإعمار إلى دائرة الخراب والإفساد؛ من ذلك ما يوجه من ثروات ضخمة لصناعة الأسلحة والإنفاق على الحروب. (عيسى عبده، 1974، ص53)
- إن جهد الإنسان في توسيع معارفه والاعتناء بإدارتها بشكل علمي، من الأسباب الرئيسة في حصر المشكلة الاقتصادية التي تدعم قدرة الفرد والمجتمع وتمكنه من إشباع حاجاته. فناتج الموارد الطبيعة المتوفر تتغير وفق مدى الاستخدام الاجتماعي الرشيد للطاقة والمهارة الإنسانية والذي يعتمد أساسا على المعرفة التقنية السائدة، فالمعرفة توفر لنا خبرة بخصائص الأشياء وحسن الاستفادة منها، وكذا تطوير قدرات الإنسان لإشباع الحاجات. (عادل أحمد الحشيش، 2003، ص42 -43)

والخلاصة أن قصور العمل والجهد الذي يبذله الإنسان، ووضعه في غير موضعه من أهم الأسباب المؤدية لزيادة حدة المشكلة الاقتصادية.

ب -**رأس المال والموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية كل ما تحوي الأرض من حيوان ونبات وجماد وهواء وسماء وكواكب، وكل ما يمثل ضرورة للحياة الإنسان حتى يؤدي واجب الخلافة، قال تعالى:﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ (الجاثية: 13)، فالله تعالى امتن على عباده بكل هذه النعم المحيطة بهم، والتي سخرها لهم لتقوم الحياة، وتحقق الأهداف من وجودها، وأي سلوك صادر

عن الإنسان يؤثر على الطبيعة ويخل بقوانينها هو في الحقيقة ينتهي إلى تعطيل مسيرة الحياة، والإفساد فيها، وتحويل تلك النعم إلى أدوات ضارة مهلكة لجميع الكائنات. (عبد المجيد النجار، 2012، ص207 -208)

وقد جاءت أحكام الشريعة آمرة بحفظ الموارد الطبيعية، ناهية عن كل فساد وإخلال بالنظام الذي تقوم عليه، لما ينتج عن ذلك من الضرر البالغ، والفساد المستحكم على العباد وعلى الكون بأسره، قال تعالى:﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ (البقرة: 205) ، قالﷻ :﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف: 56) ، ذلك إن الفساد إذا حصل، أفسد العباد وأفسد مخلوقات كثيرة حولهم (ابن عاشور، 1984، ج ب -8، ص173)، والأمر الإلهي عام بالبعد عن كل صور الإفساد. (الطبري، 2000،ج4، ص241)

وما يقال في الموارد الطبيعية ينسحب عن كل عوامل الإنتاج الأخرى كرأس المال والذي يمثل مجموعة العقارات والآلات الداخلة في العملية الإنتاجية.

7.2. التبادل والتوزيع الاقتصادي:

التبادل الاقتصادي في ظل الرؤية العقائدية ينضبط بالأحكام الشرعية ويحقق مقاصدها، فالتبادل بهذا الإطار يشمل تبادل السلع الاستهلاكية والرأسمالية والخدمات والنقود عن طريق البيع والشراء بهدف المنفعة المادية والمعنوية بشرط التراضي في الحدود المشروعة. (ثناء محمد إحسان الحافظ، 2010، ص183)

ويراد بالتوزيع في النظم الاقتصادية الوضعية والإسلامية؛ توزيع الثروات والدخول على الفئات المكونة للمجتمع، سواء أكان التوزيع وظيفيا ممثلا في أثمان خدمات عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية؛ أو توزيعا شخصيا تختلف أسسه بين: الملكية الخاصة في النظام الرأس مالي؛ والعمل في النظام الاشتراكي؛ وأساس ضمان حد الكفاية (لا الكفاف لكل فرد في المجتمع المسلم)، والعمل والملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي. (ثناء محمد إحسان الحافظ، 2010، ص270، 276، 281 -283)

فالاقتصاد الإسلامي القائم على أسس عقائدية يضمن لكل فرد في المجتمع حد الكفاية من الحاجات الأساسية، مهما كانت ديانته أو جنسيته، باعتباره حقا إلهيا مقدسا (ثناء محمد إحسان الحافظ، 2010، ص283)، بوصفه إنسانا يحوز الكرامة الإلهية الذاتية. (عبد المجيد النجار، 1996، ص11)

وينبني التبادل والتوزيع الاقتصادي على اعتبار أن كل صور الموارد الاقتصادية في حقيقتها هي أموال الله تعالى التي خلقها وأنشأها بفضله وكرمه لعباده، وهي أمانة من الله تعالى بين أيديهم، مكنهم من استغلالها والاستفادة منها والاستمتاع بها، وجعلهم مستخلفين فيها، ضمن الاستخلاف الفردي والجماعي، والأصل وفق الرؤية العقائدية أن نستخدمها في سد الحاجات الإنسانية، وتحقيق مقاصد الشريعة الغرّاء. (محمد عمارة، 2004، ص106 -108)

إذ تقتضي مبادئ الرحمة والأخوة أن يتحقق العدل في استخدام هذه الموارد، والمحافظة عليها؛ ومن بين أهداف الاقتصاد الإسلامي "هو تحقيق التوزيع العادل للثروة، والحث على مبدأ الإحسان والتعاون وتوفير الحاجات

الأساسية لأفراد المجتمع" (فؤاد عبد الله العمر، 2003، ص378) ، كي توفر الإشباع اللازم لهذه الاحتياجات؛ المفضي إلى تحقيق النمو والاستقرار الفردي والجماعي. (محمد عمر شبرا، 1996، ص268، 273)

فدعت الشريعة إلى التكافل مع الفئات الهشة في المجتمع، حيث رغبت على الصدقات والإنفاق العادل في وجوه الخير، على نحو لا مثيل له في المجتمعات والحضارات الأخرى، ففرضت الزكاة حقا للفقراء في أموال الأغنياء، وشجعت على الاستثمار والتنمية، وحرمت الربا والغش والغبن والبخس، كل صور الاكتناز والاحتكار والشح (حسين غانم، 1990، ص133 -136)؛ وهو ما يعني عدم السماح لفئة قليلة بالثروة والغنى على حساب الفقراء والضعفاء، واستئثارا بخيرات المجتمع (محمود شوقي الفنجري، 1997، ص209 -210)، ومنعا من انتقال المال من كونه وسيلة إلى غاية، يتم جمعها واكتنازها تحقيقا للشهوات الفردية الضيقة (محمد عمارة، 2004، ص109 -110)، وسعيا إلى أن يتحقق التوازن المنشود بين الروح والمادة كهدف أساسي في كل المعاملات الإنسانية.

وبهذا يتبن لنا أن الخلل الموجود في التوزيع الذي نراه في عالمنا اليوم، المتسبب الرئيس فيه هو الإنسان، من خلال الظلم في توزيع الموارد المختلفة بين منطقة أو دولة وأخرى (سعيد سعد مرطان، 1996، ص72 -73)، أو بين فئة اجتماعية وأخرى، حتى أصبحنا نرى فردا يملك الثروات الهائلة ومجتمعات بأكملها تعيش الفقر والعوز، وكثيرا ما مستهم المجاعات وانتشرت بساحاتهم الأمراض المختلفة. (عيسى عبده، 1974، ص54)

مما يستوجب الالتزام بقواعد التوزيع العادل الذي حددته الشريعة الإلهية، كي يؤدي الإنسان دوره في تحقيق الغاية من وجوده على أكمل الوجوه.

7.3. الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك ذلك الجزء من الدخل الفردي أو الجماعي الذي ينفق بشكل مصروفات على شراء السلع والخدمات النهائية، وحقيقة الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات بقصد الحصول على منافع.

و لا يخرج الاستهلاك عن كونه جانبا من المعاملات المشمولة بالأحكام الشرعية في الرؤية العقائدية، فمداره بين استهلاك مشروع وغير مشروع إجمالا، فيتنوع في حكمه الشرعي بين الاستهلاك الواجب على ضروريات الحياة للنفس وللمعالين، وعلى الواجبات المالية المفروضة؛ والاستهلاك المباح بالإنفاق على الحاجيات والكماليات، والاستهلاك المندوب على المحتاجين وكل سبل الخير، والاستهلاك المكروه أو المحرم على المكروهات والمحرمات، أو بتجاوز الحدود في الإنفاق بالإسراف والتبذير أو الإفساد بمختلف صوره. (ثناء محمد إحسان الحافظ، 2010، ص370 -371)

وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام يبيح للفرد حرّية التملك والتصرف في ممتلكاته بالطريقة التي يراها، ولكن ضمن إطار الشرع؛ كما يشجّعه على العمل والإنتاج وترشيد الاستهلاك وتوجيه الموارد لما فيه مصلحة الفرد والجماعة، ويوجب عليه بعض الحقوق والالتزامات تجاه المجتمع.

وعلى الرغم من الحرية التي يكفلها الإسلام إلا أنه على المسلم أن يوازن ويرشد سلوكه الاقتصادي؛ ويسعى لتحقيق التوازن في الإنفاق عن طريق البعد عن الإسراف والبخل الشديد، ولو كان الإنفاق متعلقا بما هو مشروع من المقتنيات، فمطلوب من الإنسان أن يكون معتدلا، فبقدر ما يجب أن يتجه في حل المشكلة الاقتصادية لزيادة

الإنتاج، يجب أيضا أن يتجه إلى العناية برشاد الاستهلاك (القرضاوي، 2002، ص209 -210)، مصداقا لقول الله ﷻ:﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ (الإسراء:29)، وتتضمن فكرة الاعتدال عدم اعتبار كثرة الاستهلاك كفاية في حدّ ذاته، فيجب على الإنسان أن يستهلك بالقدر الملائم الذي يسد حاجته (حسين عمر، 1994، ص95)، ويراعي ترتيب الأولويات بين الضروري والحاجي والتحسيني، ويوازن بين حاجات النفس والغير ممن يعول وحاجات المجتمع، باعتبار ضرورة التكافل والتعاون بين المسلمين على وجوه البر.

وتزداد المشكلة الاقتصادية توسعا حين يتجه الإنسان في سلوكه إلى الفساد والإفساد لمختلف مقدرات الحياة، فيستهلك المواد الضارة والمحرمة شرعا (فوزي محريق، 2013 -2014، ص300 -301)، أو يوجه المال إلى الضرر بالغير (عبد المجيد النجار، 2012، ص189)، أو يكتنز تلك الأموال والخيرات متبعا جشعه وحبه لذاته بغض النظر عن محيطه المليء بالفقر والحاجة لأبسط الضروريات، حتى أصبحنا نرى دولا تعيش التخمة والأمراض الناتجة عن الإسراف، وأخرى تعيش المجاعات والفقر الشديد، في صور من الاختلال الرهيب التي تجسد الأزمة الروحية التي يمر بها العالم اليوم. (سعيد سعد مرطان، 1996، ص72 -73)

وإذا كان حفظ المال واجبا في جانب الأفراد، فهو في جانب الأموال العامة وما تملكه الأمة من ثروات طبيعية متنوعة؛ أوجب، باعتبار المال العام هو ملك لمجموع أفرادها، والتعدي عليه تعد على حقوق المجتمع، وصيانته من التلف والإسراف والتبذير ضرورة حتى تتمكن الأمة من أداء أدوارها، وتقوية كيانها، بل إن الأمة مطالبة في حال التعدي على تلك الثروات أن تدافع عن نفسها، وتؤمن حقها المشروع، قال ابن عاشور: "وأما حفظ المال فهو حفظ أموال الأمة من الإتلاف، ومن الخروج إلى أيدي غير الأمة بدون عوض". (ابن عاشور، 2004،ج3، ص238)

إن الاستهلاك كسلوك اقتصادي عام وخاص يعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة بشكل مباشر على حل المشكلة الاقتصادية، من جهة تقليل الحاجات بالابتعاد عن الإسراف والتبذير، ففي الوقت تنحصر فيه أهداف الاستهلاك الاقتصادي في الشق المالي وفي المصلحة الشخصية بالأساس، تتوسع أهداف الاستهلاك في الرؤية العقائدية إلى تحقيق العبودية لله تعالى، بتحقيق المصالح الشخصية والعامة معا، واستهداف الجوانب المادية دون إغفال الجوانب المعنوية، إذ لا يحق للمسلم تضييع الأموال والطاقات، ويوجد في محيطه الصغير والكبير من هو في أشد الحاجة للضروريات، فالرشادة في الإنفاق وحسن استغلال الموارد، ومساهمة المسلم في التكافل الاجتماعي بمختلف صوره يعتبر من الأهداف السامية التي تحفظ المجتمع المسلم من الضعف، وتصون كرامة الإنسان بتوفير حد الكفاية من الاحتياجات.

IV. النتائج ومناقشتها:

بالاعتماد على ما تقدم يمكن أن نخلص إلى مجموعة من النتائج في هذه الدراسة كالآتي:

1. تقوم الرؤية العقائدية الإسلامية للمشكلة الاقتصادية على أن الفاعل والمؤثر الرئيس في حدوث وحل المشكلة الاقتصادية هو الإنسان وما يصدر عنه نشاط اقتصادي في مجالاته المختلفة؛ ذلك أن الحاجة وما يسدها من موارد، متعلقة في مداها وتلبيتها بعنصر الاختيار عند الإنسان.

2 .إن الندرة المطلقة لا وجود لها في الرؤية العقائدية، فقد خلق الله كل الموارد الكافية لجميع مخلوقاته، وما هو موجود لا يعدو كونه ندرة نسبية بسبب الزمان أو المكان أو الحال لتلك الموارد التي تحتاج إلى سعي وجهد من الإنسان كي يستفيد منها ويلبي حاجاته المختلفة.

3 .أن للمشكلة الاقتصادية وجود تكويني ضروري لا ينفك عن وجود الإنسان؛ باعتباره مخلوقا محتاجا ليس له الكمال ولا الغنى المطلق، وأن الحاجة في حقيقتها تعبير عن فقره لخالقه.

4 .أن للمشكلة الاقتصادية دورا أساسيا في تحقيق الاختبار في الحياة الدنيا باعتبارها دار بلاء وامتحان، ذلك أن جوهر التكليف المشقة الحاصلة، والتي يتوفر جزء منها في وجود الحاجة والسعي إلى توفيرها، وفي الموقف من نقصها من الصبر، وفي الشكر الحاصل بتحققها، وفي الإيثار الحاصل بالزائد عن الحاجة من الموارد؛ يسير الإنسان في مسار الكمال الأخلاقي المطلوب على وجه الاستخلاف في الإنسان.

5 .أن المشكلة الاقتصادية لا تجد حلا إلا بقيام الإنسان بواجبه الاستخلافي في تنفيذ الإرادة التشريعية الإلهية في مختلف أركان النشاط الاقتصادي؛ ذلك أن الأحكام الشرعية المنظمة للإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، أحكام تهدف كلها لتحقيق مصالحه ودفع المفاسد عنه، فيتحقق بها كفاية الحاجات والحفاظ على الموارد.

V- الخلاصة:

إن المشكلة الاقتصادية مشكلة فعل إنساني، تستوجب في حلها أن يتقيد بالتشريع الإلهي، كي يتحقق بعبودية الخالق، ويرتقي بسلوكه الاقتصادي في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك في مراقي الكمال الأخلاقي.

VI- مقترحات الدراسة وآفاق البحث

أن للمشكلة الاقتصادية في ضوء الرؤية العقائدية كورا كبيرا في قيام الواجب الاستخلافي للإنسان، لذا يقترح أن يتبع هذا المقال بدراسة تقف عند الآثار العلمية والعملية والإيمانية لهذه الرؤية في حياة الإنسان.

ـالإحالات والمراجع:

إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي (1997م)، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط:1؛ دار ابن عفان: القاهرة -مصر، ج2.

ابن قيم الجوزية(1978)، **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، دط؛ دار المعرفة: بيروت - لبنان.

أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي(1993)، **المستصفى**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط:1؛ دار الكتب العلمية: بيروت -لبنان.

ثناء محمد إحسان الحافظ(2010)، العدل جوهر الاقتصاد الإسلامي، ط:1؛ دار الفكر: دمشق -سوريا.

جميل صليبا(1982)، **المعجم الفلسفي**، دط؛ دار الكتاب اللبناني: بيروت -لبنان.

حسين عمر(1994)، **تطور الفكر الاقتصادي**، ، دط؛ دار الفكر العربي: مصر.

حسين غانم(1990)، **المدخل لدراسة التاريخ الاقتصاد والحضاري رؤية إسلامية**، دط؛ دار الوفاء: المنصورة -مصر.

رشيد حيمران(2004)، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دط؛ دار هومه: بوزريعة -الجزائر.

سعد بن حمدان اللحياني(1428ه)، **مبادئ الاقتصاد الإسلامي**.

سعيد سعد مرطان(1996)، **مدخل للفكر الاقتصادي**، ط:2؛ مؤسسة الرسالة: بيروت -لبنان.

سمير محمد نوفل(؟)، **دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي**، كتاب إلكتروني: مراجعة يوسف إبراهيم يوسف.

سيد قطب (1412ه) ، **في ظلال القرآن** ، ط:17؛ دار الشروق: بيروت -لبنان؛ والقاهرة -مصر، ه، ج1.

عادل أحمد حشيش(2003)، **أصول الاقتصاد السياسي**، دط؛ دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية -مصر.

عباس محمود العقاد(2013)، **حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، حقائق الإسلام وأباطيل خصومه**، دط؛ مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة: القاهرة -مصر .

عبد الرحمن بدوي(1996)، **ملحق موسوعة الفلسفة**، ط:1؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت -لبنان.

عبد الرحمن يسري أحمد(2000)، **الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**، ط:2؛ البنك الإسلامي للتنمية؛ المعهد الإسلامية للبحوث: جدة -السعودية.

عبد الله الطاهر وآخرون(2002)، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ط:1؛ دار وائل: عمان -الأردن.

عبد المجيد النجار(2012)، **مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة**، ط:3؛ دار الغرب الإسلامي: تونس.

عبد المجيد عمر النجار(1996)، **قيمة الإنسان**، ط:1؛ دار الزيتونة: الرباط -المغرب.

علي الحسين بن عبد الله ابن سينا(1393 ش ق)، **المبدأ والمعاد**، دط؛ مؤسسة مطالعات إسلامي: طهران -إيران.

عيسى عبده(1974)، **الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج**، ط:1؛ دار الاعتصام: القاهرة -مصر.

فؤاد عبد الله العمر(2003)، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، ، دط؛ البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: جدة - السعودية.

فوزي محيريق(2014)، **دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

السيد محمد السريتي (2004)، **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، ط:1؛ الدار الجامعية: الإسكندرية -مصر.

محمد الطاهر بن عاشور(1984) ، **التحرير والتنوير**، دط؛ الدار التونسية للنشر: تونس،ج ب -8.

محمد الطاهر بن محمد بن عاشور(2004)، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دط؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر،ج2.

محمد بن أحمد أبو عبد الله القرطبي(1964)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط:2؛ دار الكتب المصرية: القاهرة - مصر، ج 10.

محمد بن جرير أبو جعفر الطبري(2000)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط:1؛ مؤسسة الرسالة: بيروت -لبنان، ج15.

محمد سعيد رمضان البوطي(1977)، **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**، ط:2؛ مؤسسة الرسالة: بيروت -لبنان.

محمد عمارة(2004)، **معركة المصطلحات بين الإسلام والغرب**، ط:2؛ نهضة مصر: القاهرة -مصر.

محمد عمر شابرا(1996)، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: محمد زهير السمهوري، دط؛ المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية: عمّان -الأردن.

محمد متولي الشعراوي(1990)، **الخير والشر**، دط؛ مكتبة الشعراوي الإسلامية: القاهرة -مصر.

محمد متولي الشعراوي(1997)، **تفسير الشعراوي – الخواطر**، دط؛ مطابع أخبار اليوم: القاهرة -مصر.

محمود شوقي الفنجري(1997)، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**،ط 3؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر.

مختار عبد الحكيم طلبة(2007)، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كتاب إلكتروني.

يوسف القرضاوي(2002)، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، ط:1؛ مؤسسة الرسالة: بيروت -لبنان.

-Referrals and references:

Abbas Mahmoud Al-Akkad (2013), **The Realities of Islam and the Falsehood of Its Opponents**, The Realities of Islam and the Falsehood of Its Opponents, Al-Hindawi Foundation for Education and Culture: Cairo-Egypt.

Abd al-Rahman Badawi (1996), **Supplement to the Encyclopedia of Philosophy**, ed: 1; The Arab Foundation for Studies and Publishing: Beirut-Lebanon.

Abd al-Rahman Yusri Ahmad (2000), **Islamic economics between research methodology and applicability**, i: 2; Islamic Development Bank; The Islamic Research Institute: Jeddah - Saudi Arabia.

Abdul Majeed Al-Najjar (2012), **Maqasid al-Sharia in New Dimensions**, ed: 3; Western Islamic House: Tunisia.

Abdul Majeed Omar Al-Najjar (1996), **The Value of Humanity**, v 1; Dar Zitouna: Rabat - Morocco.

Abdullah Al-Taher and others (2002), **Principles of Political Economy**, v 1; Dar Wael: Amman - Jordan.

Abu Hamid Muhammad bin Muhammad al-Ghazali al-Tusi (1993), **Al-Mustasfi**, edited by: Muhammad Abd al-Salam Abd al-Shafi, ed: 1; Scientific Books House: Beirut-Lebanon.

Adel Ahmed Hashish (2003), **The Origins of Political Economy**, The New University House: Alexandria-Egypt.

Ali Al-Hussein Bin Abdullah Ibn Sina (1393 BC), **The Principle and the Repetitive**, The Foundation for Islamic Reading: Tehran-Iran.

Assayed Mohamed Al Sriti (2004), **Principles of Microeconomics**, ed 1; University House: Alexandria - Egypt.

brahim bin Musa bin Muhammad al-Shatibi (1997 AD), **ALMOUAFAKAT**, edited by: Abu Ubaidah Mashhur bin Hassan Al Salman, ed: 1; Dar Ibn Affan: Cairo-Egypt, Part 2.

Faouzi MEHIRIG (2014), **The Role of Zakat in Achieving Balance and Macroeconomic Stability, A Comparative Study of the Algerian Zakat Fund and the Malaysian Zakat Fund**, PhD thesis, unpublished, Faculty of Economic, Business and Management Sciences, Department of Economic Sciences, University of Algiers.

Fouad Abdullah Al-Omar (2003), **Introduction to the History and Development of Islamic Economy**, Islamic Development Bank, Islamic Institute for Research and Training: Jeddah, Saudi Arabia.

Hussein Ghanem (1990), **Introduction to the study of history**, economics and civilization, an Islamic vision, Dar Al-Wafa: Mansoura-Egypt.

Hussein Omar (1994), **The Evolution of Economic Thought** ,, House of Arab Thought: Egypt.

Ibn Qayyim al-Jawziyyah (1978), **Healing the sick in matters of judgment, destiny, wisdom and justification**, Dar al-Maarifa: Beirut - Lebanon.

Issa Abdo (1974), Islamic Economics: Introduction and Methodology, i: 1; The sit-in house: Cairo - Egypt.

Jamil Saliba (1982), **The Philosophical Dictionary**, The Lebanese Book House: Beirut-Lebanon.

Mahmoud Shawqi Al-Fangari (1997), **The Economic Doctrine in Islam**, 3rd Edition; Egyptian General Book Authority: Egypt.
Muhammad al-Taher bin Ashour (1984), **Editing and Enlightenment**, Tunisian Publishing House: Tunis, v8.
Muhammad Al-Taher Bin Muhammad Bin Ashour (2004), **The Objectives of Islamic Law**, edited by: Muhammad Al-Habib Ibn Al-Khawjah, Ministry of Endowments and Islamic Affairs: Qatar, Part 2.
Muhammad bin Jarir Abu Jaafar al-Tabari (2000), **Jami al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an**, edited by: Ahmad Muhammad Shakir, ed: 1; The Message Foundation: Beirut-Lebanon, C15.
Muhammad Emara (2004), **The Battle of Terminology between Islam and the West**, ed: 2; The Renaissance of Egypt: Cairo-Egypt.
Muhammad ibn Ahmad Abu Abdullah al-Qurtubi (1964), **Whole provisions of the Qur'an**, edited by: Ahmad al-Bardouni and Ibrahim Atfeesh, ed: 2; The Egyptian Book House: Cairo - Egypt, v10.
Muhammad Metwally Al-Shaarawy (1990), **Good and Evil**, Al-Shaarawy Islamic Library: Cairo-Egypt.
Muhammad Metwally Al-Shaarawy (1997), **Tafsir Al-Shaarawi - Al-Khawater**, Akhbar Al-Youm Press: Cairo - Egypt.
Muhammad Omar Shabra (1996), **Islam and the Economic Challenge**, translated by: Muhammad Zuhair Al-Samhouri, Arab Institute for Financial and Banking Studies: Amman - Jordan.
Muhammad Saeed Ramadan Al-Bouti (1977), **Controls of Interest in Islamic Law**, ed: 2; The Message Foundation: Beirut-Lebanon.
Mukhtar Abdel Hakim Tolba (2007), **Introduction to the Economic Problem**, E-book.
Rashid Himran (2004), **Principles of Economics and Development Factors in Islam**, Dar Houma: Bouzareah - Algeria.
Saad bin Hamdan Al-Lihyani (1428 H), **Principles of Islamic Economics**.
Saeed Saad Murtan (1996), **Introduction to Economic Thought**, ed: 2; Arressala Foundation: Beirut-Lebanon.
Samir Muhammad Nofal (?), **The Role of Belief in Islamic Economics**, E-book: A Review of Yesif Ibrahim Yusef.
Sayyid Qutb (1412 H), **In Shadows of the Qur'an**, i: 17; Sunrise House: Beirut-Lebanon; And Cairo-Egypt, v 1.
Thanaa Muhammad Ihsan Al-Hafez (2010), **Justice is the essence of Islamic economics**, ed: 1; House of Thought: Damascus-Syria.
Yusef Al-Qaradawi (2002), **The Role of Values and Ethics in Islamic Economics**, ed: 1; The Message Foundation: Beirut-Lebanon.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

باي أحمد عامر ، الأشراف جمال (2020)، تحليل وتفسير المشكلة الاقتصادية في ضوء العقيدة الإسلامية ، **مجلة رؤى اقتصادية**، 10(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 213- 232.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category